

نشرة صندوق النقد الدولي



أسواق النفط والغاز

الصندوق يصدر دراسة تبحث تغير الأنماط السائدة في أسواق الغاز العالمية

موقع للحفر التجريبي في بولندا، حيث يُعتقد أن مخزون غاز السجيل من أكبر الاحتياطيات المتوافرة في أوروبا (الصورة: Kacper Pempel/Reuters/Newscom)

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١ فبراير ٢٠١٢

- الولايات المتحدة تشهد انفصاما متزايدا في الرابطة بين إنتاج النفط والغاز — ومن ثم أسعارهما.
- سوق الغاز الفورية الناشئة تفرض ضغوطا تنافسية جديدة على البلدان المصدرة للغاز
- هذه التحولات لها انعكاساتها على كبرى البلدان المصدرة للغاز

تفيد دراسة جديدة أصدرها الصندوق بأن التطورات الأخيرة في أسواق الغاز الإقليمية على مستوى العالم تشير إلى حدوث تغييرات هيكلية مهمة. لكن الدراسة تشير إلى التباعد المتزايد بين الأنماط السائدة في أوروبا وفي الولايات المتحدة.

في المقابلة التالية، يناقش هوزيه هيهون (اقتصادي أقيم في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وريينو دو بوك (اقتصادي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية) ما ورد في الدراسة التي تحمل عنوان **"هل تنفصم الرابطة بين أسعار الغاز الطبيعي عن أسعار النفط على الجانب الآخر من الأطلسي؟"** والتي تبحث هذه التطورات وانعكاساتها الممكنة على البلدان المصدرة للغاز.

نشرة الصندوق الإلكترونية: كيف تطورت سوق الغاز العالمية في السنوات الأخيرة؟

هيهون: أحد أهم التطورات هو أن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بالاكفاء الذاتي الكامل في احتياجاتها من الغاز الطبيعي. فعلى مدار العقدين الماضيين، حققت الولايات المتحدة زيادة قدرها أربعة أضعاف في إنتاجها من الغاز غير التقليدي — أي الغاز الأصعب في استخراج، مثل غاز الصخور اللامسامية، وغاز طبقات الفحم، وغاز صخور السجيل. وبفضل التقدم في طرق الاستخراج (مثل تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي للآبار)، بدأ منتجو الغاز في الولايات المتحدة يستفيدون من مخزون الغاز الكبير الذي يستخرج من مصادر غير تقليدية.

وعلى مستوى العالم، هناك عدد من العوامل أسهم بدوره في تغيير كيفية تداول الغاز الطبيعي في الأسواق. فالنمو المتزايد في تجارة الغاز الطبيعي المسال، وتحرير السوق في عدة بلدان، وتراجع تكاليف النقل، كلها خفضت الحواجز بين أسواق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية التي درجت العادة على أن تكون أسواقا مقسمة. وأدى ظهور البلدان المنتجة الجديدة، مثل قطر، إلى زيادة العرض العالمي وتقليص حصة منتجي الغاز التقليديين في السوق.

نشرة الصندوق الإلكترونية: يتبين من بحثكم أن الرابطة أصبحت أضعف بين أسعار النفط والغاز في الولايات المتحدة. ما السبب وراء ذلك؟

دو بوك: ارتبطت أسعار الغاز الطبيعي تقليديا بأسعار النفط، لأن الغاز كان يباع عن طريق عقود متداولة طويلة الأجل بأسعار ترتبط بمؤشر سعر النفط. وفي السنوات الأخيرة، أدت الثورة التي حدثت في غاز صخور السجيل إلى "انفصام الرابطة" بين أسعار النفط والغاز الطبيعي — أي أن أسعار الغاز لم تعد ترتفع وتنخفض مع أسعار النفط. وقد رأينا أن انفصام هذه الرابطة في الولايات المتحدة كان انفصاما حادا، وذلك نتيجة لزيادة العرض، وانخفاض الأسعار، وتحرير الأسواق من القيود التنظيمية، وما أدى إليه ذلك من تشجيع إقامة "سوق فورية" كبيرة للغاز (أي سوق لشراء وبيع الغاز وتسليمه على أساس فوري). وقد فرضت هذه السوق الفورية ضغوطا على السوق التقليدية التي تتحدد فيها الأسعار اعتمادا على مؤشر النفط.

نشرة الصندوق الإلكترونية: هل تشهد أوروبا حاليا نفس عملية الانفصام في الرابطة السعرية أيضا؟

دو بوك: لا. البحث الذي أجريناه يشير إلى أن أسعار الغاز لا تزال مرتبطة بأسعار النفط في أوروبا، وإن كانت الرابطة قد ضعفت. وهذا أحد الفروق الأساسية بين السوق الأوروبية والسوق الأمريكية. وهناك فرق آخر، هو أن إنتاج الغاز من مصادر غير تقليدية لم ينطلق بعد في أوروبا بنفس الدرجة المشاهدة في الولايات المتحدة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: كيف أثرت كل هذه التغيرات في تجارة تصدير الغاز لدى كبرى البلدان الموردة؟

هيهون: أدت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩ إلى تراجع الطلب على الغاز في أوروبا. وترجم هذا في بعض البلدان الأوروبية المصدرة للغاز الطبيعي إلى انخفاض مقابل في حجم الصادرات.

ولنأخذ الجزائر، على سبيل المثال. فالجزائر التي تعد من أهم موردي الغاز إلى أوروبا تبيع الغاز عن طريق خط الأنابيب الذي يمر بأسبانيا وإيطاليا، أكبر البلدان المشتريّة منها. وتضمن خطوط أنابيب الغاز درجة كبيرة من الاستقرار في بلدان المقصد التي تتجه إليها الصادرات، مع ربط العقود طويلة الأجل بأسعار النفط وضمان حد أدنى من المشتريات. وفي المقابل، توقفت في السنوات الأخيرة صادرات الجزائر التي لا تمر بخطوط أنابيب إلى بلجيكا والولايات المتحدة — والتي كانت تمثل ١٠% من صادرات الجزائر في عام ٢٠٠٥.

وبينما تضمن تعاقبات الجزائر مع إيطاليا وأسبانيا أسواقا مستقرة للتصدير، فإن استمرارية هذه الأسواق تعتمد إلى حد كبير على أداء الاقتصاد في هذين البلدين المشتريين. وقد أدت الأزمة المالية العالمية وانهايار الطلب على الغاز

الصناعي في أوروبا إلى انخفاض حاد في صادرات الجزائر. ويبدو أن هذين البلدين الرئيسيين، المحصورتين في عقودهما المربوطة بمؤشر النفط، قد واجهت تراجع الطلب بشراء الحد الأدنى الذي تستلزمه عقود إمدادات الغاز طويلة الأجل المربوطة بأسعار النفط.

وعلى ذلك، فبينما ارتفعت أسعار الغاز الجزائري عن مستوياتها المنخفضة في أوائل ٢٠٠٩، يُلاحظ انخفاض حجم الغاز الذي تم بيعه بهذه الأسعار المرتبطة بمقياس. ومن ثم، تؤدي هذه العقود طويلة الأجل إلى الحد من جاذبية أسعار الغاز مع ارتفاع أسعار النفط.

فإذا انقطعت علاقة أسعار الغاز بأسعاره في أوروبا، مثلما رأينا بالفعل في أمريكا الشمالية، يمكن أن يتعرض موردو الغاز التقليديون، مثل الجزائر، لضغوط تدفعهم للبيع بأسعار تعكس طائفة كبيرة من العوامل – العرض الكلي، والقوانين الجديدة لتحرير سوق الغاز، والشواغل البيئية، وتكلفة مصادر الطاقة الأخرى – وليس مجرد التطور الطبيعي في أسعار النفط الفورية. ويتسبب هذا في زيادة الصعوبة التي تواجه البلدان المصدرة للغاز في التنبؤ بالإيرادات الممكنة من الغاز الطبيعي، نظرا لاختلاف الطرق التي تؤثر بها هذه العوامل على السعر. وسيكون من الضروري أخذ سيناريوهات مختلفة للأسعار والكميات في الاعتبار بشكل أكثر صراحة، بما في ذلك التوقعات الاقتصادية الكلية والمالية.

نشرة الصندوق الإلكترونية: ما هي النصيحة التي تقدمها لصناع السياسات في بلدان مثل الجزائر؟

دو بوك: الواقع أن البدء في إنتاج الغاز من مصادر غير تقليدية في أوروبا على أساس واسع النطاق ربما لا يكون أمرا وشيكا. ويرجع ذلك بصفة جزئية إلى الجدل الدائر حول الآثار البيئية التي يمكن أن تترتب على التكنولوجيات المستخدمة في استخراجها. غير أن التشريعات الأوروبية الأخيرة لتحرير سوق الغاز – وكذلك زيادة الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – يمكن أن تعزز الجهود الرامية إلى إقامة صناعة أوروبية لغاز صخور السجيل أو سوق فورية للغاز الطبيعي.

والبلدان مثل الجزائر – حيث يشكل الغاز الطبيعي حوالي ٤٩% من الصادرات ويمثل النفط نسبة ٤٩% أخرى – ستكون معرضة لفترات مطولة من الانخفاض في أسعار الهيدروكربونات ومستوى الطلب. ونعتقد أنه من الخطورة بمكان أن تعتمد البلدان على سلة محدودة من الصادرات. ومن ثم يتعين على البلدان التي تنحو هذا النحو أن تسعى جاهدة لتنويع النشاط بإنشاء قاعدة صناعية وتصديرية أوسع، ولا سيما باستثمار إيرادات النفط والغاز في قطاعات تستطيع توليد الدخل من السلع التجارية.